



بوابات الأقصى.. الدروس والعبر

محمد المبد الله *

العملية الفدائية البطولية وقرار سلطات العدو إغلاق المسجد والعبث بكل محتوياته التي أكدها وزير الأوقاف الفلسطيني بقوله: «إن المسجد الأقصى تعرض لأكثر من 140 اعتداءً على أيدي قوى الأمن الإسرائيلية، 116 منها وقعت ما بين 14 و27 من تموز الماضي». وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت الأقصى في الرابع عشر من تموز إغلاقاً تاماً وحاصرتة، وعكفت خلال اليومين التاليين على تخريب وتفيتش دقيق لأركانه، محطمة وعابثة بمقتنياته وتراثه ومخطوطاته... كما قام الاحتلال بقص الشجر واقتلاع الأحجار وسرقتها وتنفيذ عمليات المسح عند باب القطانين، وفي باب الأسباط.

الكف يقاوم العجز

واجه المقدسيون، وعموم الشعب الفلسطيني في مختلف مواقعه، خصوصاً الجزء المحتل منذ عام 1948 (مدينة يافا مثلاً) إغلاق بوابات المسجد ورفضهم المعمد بالإصرار والإرادة والدم لدخولهم وأداء الصلاة عبر بوابات التفيتش الإلكترونية أو بإخضاعهم للتصوير بالكاميرات، بوحدة مجتمعية وكفاحية فاجت واهلته قادة العدو العسكريين، غادي أيزنكوت رئيس أركان جيش الغزاة المستعمرين، قال: «نحن أمام تصعيد مختلف كلياً عن هبة أكتوبر 2015. الآن نتكلم عن دافع إضافي لما كان عليه الوضع حينذاك، وهو الدافع الديني».

على الرغم من «الدافع الديني» ودوره التحريضي/التحريري/الكفاحي في مواجهة المستعمر لكونه أحد العوامل المشكلة للموقف الوطني والقومي من

أسابيع أربعة مزّت على تفجر انتفاضة القدس في وجه حكومة العدو الصهيوني التي واجهت فيها قوى الشعب الفلسطيني المجتمعية والروحية والسياسية، عملية «أسر واعتقال» المسجد الأقصى من خلال التحكم بمداخله. هدفت حكومة الاحتلال إلى ضبط وإخضاع وإذلال جمهور المصلين، عبر «البوابات والكاميرات» التي تأتي في سياق خطتها في تحقيق ما تسعى إليه من «التقسيم المكاني والزمني» ما بين العرب المسلمين واليهود الصهاينة لدخول المسجد، خصوصاً أن الحرم بات الآن عملياً مقسماً زمنياً بعدما أصبح دخول اليهود إليه والصلاة فيه سلوكاً لا بل «طقساً» يومياً، ما بين الساعة السابعة صباحاً والحادية عشرة قبل الظهر.

فجرت «عملية الأقصى» البطولية 2017/7/14 التي نفذها الشبان الثلاثة من عائلة «الجبارين» الإتين من مدينة أم الفحم المحتلة منذ عام 1948، والذين استشهدوا بعد اشتباك مسلح مع عناصر شرطة العدو (قتل اثنان منهم) عند باب الأسباط، برميل البارود الذي كان جاهزاً للانفجار في كل يوم بسبب سياسة وإجراءات حكومة الغزاة المحتلين ضد الشعب الفلسطيني؛ بالإضافة إلى عمليات القمع والاعتقال، ومصادرة البيوت وهدمها (نحو 50 ألف منزل في المدينة المقدسة لا يوجد لها تصاريح ويمكن لسلطات المستعمرين أن تهدم ما تريد منها في الموعود الذي تحدده). أما المسجد الأقصى، فقد استمرت عمليات استباحته من قطعان المستعمرين وعساكر المحتل، خصوصاً بعد



أبنت الفلسطينية وحدة مجتمعية وكفاحية اهلت قادة العدو (أف ب)

استفتاء البرزاني وضياع البوصلة

كاظم الموسوي *

احتل السيد مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إقليم كردستان، شمال العراق، (أسسه والده الراحل مصطفى البرزاني في آب/أغسطس 1946) حيزاً واسعاً في الإعلام والمشهد السياسي هذه الأيام، بإعلانه موعداً لاستفتاء حول تقرير المصير للشعب الكردي في العراق، وتشكيل لجان وإطلاق أسماء لها. ويدور كل حراكه (أو يفسر) بالانفصال عن العراق، تحت اسم استقلال إقليم كردستان. وهنا تثار أسئلة كثيرة عن صلاحية القرار وهدفه ومصداقية دعائه وإحراج أنفسهم والشعب في قضية لا تتوفر لها شروطها وظروفها، الآن على الأقل، فكيف يغامر أو يجازف رجل سياسة بقرار كهذا، خصوصاً أنه أدرك بأنه يحكم في جزء من كردستان المعترف بها، فيما ليس هناك توافق سياسي بين القوى السياسية الكردية، وهو نفسه لا صلاحية قانونية له بإصدار هكذا قرار لانتهاء مهماته الرئاسية كما أنه لا يحمل الصفة التي يفرضها هو وأتباعه عليه. ويمكن القول إن هذه القضية وحدها تقدم نموذجاً للعقلية التي تدير السياسة في الإقليم وفي تقرير أو تقدير اتجاهات البوصلة السياسية.

حدد القرار موعداً جديداً وأخيراً للاستفتاء في 25 أيلول/سبتمبر 2017 مع حملات علاقات عامة وإعلانات وزيارات وتخطبات تثير الاستغراب حقاً، وتعكس لا معقولة ما يدعى أو ما يراد الإقرار به، لا شكلاً ولا أسلوباً، حتى ولو كانت مجرد بالونات للاختبار أو الابتزاز والضغط السياسي أو التهديد والوعيد وبالتوازي مع مشاريع خطيرة مرفوضة مسبقاً ولا تخدم من يرهن مصيره بها، لا اليوم ولا غداً.

فإذا كانت جهة الإصدار لقرار كهذا، هي البرلمان، شرعاً وقانوناً، أو توافق القوى والأحزاب السياسية في حالة عدم وجود برلمان لسبب من الأسباب، فالواقع

يقول بأن البرلمان موجود ولكن معطل بدون سبب قانوني، وإنما بإرادة فردية ومزاجية مغلفة بمفردات انقلاب من دون إيضاح الأسباب أو الشواهد أو الدليل عليها. ومعروف أن رئيسه أبع بال قوة، وشمل الإبعاد ووزراء في الحكومة من حزب رئيس البرلمان، التغيير (كوران)، وهو القوة الثالثة رسمياً في الإقليم، بهدف تبرير تلك الرغبات. وهذا يفسر تصاعد حدة الصراعات والاختلافات داخل القوى السياسية الكردية، وينتهي أخيراً إلى أن الجهة الصحيحة للقرار غير موجودة شرعياً ودستورياً وسياسياً. يضاف إليها الخلاف على انتهاء مركز البرزاني نفسه، وانتقاد شامل لإصراره عليه، مخالفاً الدستور الذي وقع عليه حين صدر وبموجبه حكم رئيساً للإقليم فترتين دستوريتين وحتى فترة التمديد أيضاً.

قرار كهذا بالانفصال وتحت أي مسمى آخر يعني قراراً مصيرياً ومؤثراً، ويحسب بدقة وموضوعية لما يتركه من آثار وما يسببه من أخطار وما يقوم به من إجراء أو ما يرسم له من خطط لما بعده وكيفية قيادة الأوضاع. هذه كلها أمور ليس من السهل النقاش فيها من دون أن تكون كلها منتظمة في أطر استراتيجيات الحياة والعمل في موقع ساخن سياسياً وأمنياً وإقليمياً. وهنا لا بد من التفكير بـ:

أولاً، أن القوى السياسية الكردية أساساً غير متفقة على القرار، أو توقيته أو إدارته، ولها ملاحظات جدية على خطط وسياسات مصدر القرار ولم تنته خلافاتها البنائية، فضلاً عن صراعاتها الداخلية وانعكاساتها على مصير القضية برمتها.

ثانياً، لم تحسم تطبيقات المادة الدستورية 140 والتي تحدد الموقف من المناطق التي تسمى بالمتنازع عليها، وهذه قضية حساسة، تصرح عن عقلية التحكم المقبلة وطرق تعاملها مع السكان في الإقليم والمناطق المختلف عليها، لا سيما المدن المختلطة أو الرافضة للانضمام إلى

الإقليم حالياً، فكيف بعد القرار، ومن ثم لا يمكن التعايش سلمياً بحدود الدم، كما صرح مرة.

ثالثاً، القيادة الاتحادية المركزية في العراق أعلنت موقفاً واضحاً برفض الإعلان عن القرار رسمياً ودستورياً، وذكرت أن قراراً انفرادياً كهذا غير دستوري ولا يقبل وطنياً، وأن الادعاءات التي تدور حوله تناقض في بغداد ويمكن إيجاد الحلول لها، وتنتهي حينها المبررات التي توضع سبباً للقرار. أي إن عدم موافقة المركز لإجراء الإقليم، والاستمرار فيه تدل على إخلال في إدارة الحكم واختلال في نهج العلاقات الوطنية، تستهدف أبع مما هي عليه، أو تدعيه علناً أو سراً.

رابعاً، إقليمياً، كل ما يحد إقليم كردستان العراق جغرافياً، تركيا وإيران، وسوريا، لا يوافق على الفكرة أساساً، ويرفض الطرح والحديث به، لما يتركه من تأثيرات عليها، ولذلك أعلنت أنقرة وطهران على لسان مصادر رسمية عليا، رفضهما للقرار ودعوتهما إلى احترام وحدة التراب العراقي. وكذلك هو الموقف السوري، ومعروفة اجتماعات اللجنة المشتركة بين هذه الدول والعراق بشأن الموضوع الكردي فيها سابقاً.

خامساً، عربياً، بادرت جامعة الدول العربية بإرسال رسالة إلى البرزاني تحدد موقفها من قراره، وتدعوه إلى إعادة التفكير والحوار مع بغداد. ورد البرزاني عليها برسالة مطولة تحمل الكثير من التناقضات وتعبر عن صاحبها ولكنها لا تخفي حقيقة الهدف عن أعين الناس، أو كما يقال لا تخفي الشمس بغربال، كما هو معروف، مهما صيغت العبارات وتولت الكلمات، حتى أنها حملت مناكفة مسبقة وأغلاطاً مرتدة نتأجها على صاحبها سلباً. برغم أن هناك من يقول عن بعض دعم عربي محدود وتأييد من الكيان الصهيوني لمعلن لهذه الخطوة، ولا يعرف مدى صدقية هذه الأطراف بما فيها الكيان وقدراتها على الإسناد والدعم الواقعي لمثل خطوة معلقة كهذه



”

القرار يقدم بياناً صريحاً عن العقلية المرتهنة والحصرة على الاستهانة بالدستور

“

وفي خيال تطرف لا تشجع أو تدفع إلى خير واضح للمصالح الأساسية للشعب الكردي ولا العراقي بأجمعه.

سادساً، دولياً، قبل طرح الفكرة ونشرها حذر مسؤولو دول أوروبية مباشرة حكومة إربيل، من الذهاب إلى الانفصال، مهما كانت الذرائع والأسباب، وخوطب البرزاني نفسه مباشرة بمثل هذا الرأي، وليس آخر ذلك ما حصل معه في بروكسل ولقاءاته التي لم تكن كما تصور وأراد، حيث أكد له موظفون في البرلمان الأوروبي والخارجية البلجيكية، موقفاً صارماً من خطته ومشروعه. وليس آخر الانتقادات والرفض ما جاء من قبل حليفته الرئيسية